Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

تداعيات عدم الاستقرار السياسي والأمني في السودان على الأمن القومي الليبي في ظل تصاعد التهديدات العابرة للحدود

سمية علي عصر

مدرسة الدراسات الإستراتيجية الدولية – قسم الدراسات الدبلوماسية / الاكاديمية الليبية للدراسات العليا

Mmfhsh1973@gmail.com

تاريخ الاستلام:2026/01/14 –تاريخ المراجعة: 2026/02/09– تاريخ القبول: 2026/02/21– تاريخ للنشر: 22/ 03/ 2026

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة تحليل تداعيات عدم الاستقرار السياسي والأمني في السودان على الأمن القومي الليبي، مع التركيز على التهديدات الأمنية العابرة للحدود الناتجة عن استمرار النزاعات المسلحة، وانتشار الجماعات المسلحة، وتهريب الأسلحة والمخدرات، والهجرة غير النظامية. وتهدف الدراسة إلى فهم العلاقات السببية بين الصراع السوداني والأمن القومي الليبي، وتقديم قراءة تحليلية لسيناريوهات التهديدات المستقبلية، مع اقتراح آليات لتعزيز الأمن الحدودي والتعاون الإقليمي.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي، ومنهج تحليل النظم، ومنهج تحليل المضمون، وذلك لتفسير الظاهرة الأمنية بشكل علمي، وتحليل آليات انتقال التهديدات عبر الحدود، كما استندت إلى الدراسات السابقة والدوريات والتقارير الرسمية مثل تقارير الأمم المتحدة، والتقارير التحليلية لوكالات الإحصاء الإقليمية، وتقارير وكالات الأنباء الموثوقة.

وقد أبرزت الدراسات السابقة أن الأمن القومي الليبي يتأثر بشكل مباشر بالاضطرابات في السودان، حيث تؤدي هذه الاضطرابات إلى انتشار المخاطر العابرة للحدود، وتفاقم نشاط الجماعات المسلحة، وزيادة ضغوط التهريب والهجرة غير النظامية، وهو ما يؤكد الحاجة إلى تعزيز التعاون الأمني الإقليمي وتطوير السياسات الاستباقية للحد من هذه التأثيرات.

وتوصلت الدراسة إلى أن الأمن القومي الليبي يتطلب آليات متكاملة لرصد التهديدات العابرة للحدود، وتقوية أجهزة الأمن الحدودي، والتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين، لضمان استقرار البلاد وحماية مصالحها الوطنية. كما توفر الدراسة إطارًا تحليليًا علميًا يمكن الاستناد إليه في الدراسات المستقبلية حول تأثير النزاعات الداخلية على الأمن الإقليمي، خاصة في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء.

Study Summary

This study summary presents an analytical investigation of the impact of political and security instability in Sudan on Libyan national security, emphasizing cross-border security threats resulting from ongoing armed conflicts, proliferation of armed groups, arms and drug trafficking, and irregular migration. The study aims to establish a clear understanding of the causal links between the Sudanese conflict and Libya's national security, providing an in-depth evaluation of current and potential threats, while proposing strategies to enhance border security and regional cooperation.

The research employs a descriptive-analytical approach, systems analysis, and content analysis methodologies, ensuring a scientific and comprehensive examination of the mechanisms through which threats traverse national borders. It draws extensively on previous

studies, scholarly publications, official reports by the United Nations, regional analysis reports, and credible news agency coverage, integrating both theoretical and practical perspectives. Findings from previous research indicate that Libya's national security is directly influenced by instability in Sudan, with consequences including the spread of armed groups, increased cross-border trafficking, and irregular migration pressures, which collectively exacerbate security vulnerabilities. These insights underscore the critical need for proactive regional security measures, integrated monitoring systems, and enhanced cooperation between Libya and neighboring states.

The study concludes that securing Libya's national interests requires comprehensive mechanisms to monitor cross-border threats, strengthen border control institutions, and coordinate with regional and international partners, thereby maintaining national stability. Moreover, this research provides a robust analytical framework that can guide future studies on the effects of internal conflicts on regional security dynamics, particularly within North Africa and the Sahel region.

أولاً: مقدمة الدراسة

شهد الإقليم الأفريقي خلال السنوات الأخيرة تحولات سياسية وأمنية عميقة انعكست بصورة مباشرة على طبيعة التفاعلات الإقليمية بين دوله، ولا سيما في المناطق التي تتسم بضعف السيطرة الحدودية وتشابك المصالح الجيوسياسية. وتعد منطقة شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء من أكثر الأقاليم تأثرًا بهذه التحولات، نظرًا لكونها فضاءً جغرافيًا مفتوحًا تتداخل فيه الاعتبارات الأمنية والسياسية والاقتصادية. وفي هذا السياق برزت الأزمة الداخلية في السودان باعتبارها أحد أهم مصادر عدم الاستقرار الإقليمي، خاصة بعد تصاعد الصراع المسلح بين القوى العسكرية المتنافسة منذ عام 2023، وما ترتب على ذلك من تداعيات إنسانية وأمنية عابرة للحدود.

وقد أدى استمرار حالة عدم الاستقرار في السودان إلى بروز مجموعة من التحديات الأمنية التي تجاوزت حدود الدولة السودانية لتطال الدول المجاورة، حيث أسهم ضعف مؤسسات الدولة وانتشار الجماعات المسلحة وتزايد حركة النزوح والهجرة في خلق بيئة إقليمية معقدة تهدد الأمن والاستقرار في عدد من الدول، وفي مقدمتها ليبيا. ويرجع ذلك إلى الطبيعة الجغرافية المفتوحة للحدود بين ليبيا ودول منطقة الساحل والصحراء، فضلاً عن التشابك الأمني القائم بين بؤر النزاع في الإقليم.

كما أن موقع ليبيا الجغرافي يجعلها جزءًا من منظومة أمنية إقليمية واسعة تمتد من القرن الأفريقي إلى شمال أفريقيا، الأمر الذي يجعلها عرضة للتأثر بالتطورات السياسية والعسكرية التي تشهدها الدول المجاورة. فتصاعد الصراع في السودان يمكن أن يسهم في زيادة تدفقات الهجرة غير النظامية، وانتشار شبكات تهريب السلاح، وتحركات الجماعات المسلحة عبر الحدود، وهي جميعها عوامل تمثل تهديدًا مباشرًا لمقومات الأمن القومي الليبي.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية دراسة تداعيات الأزمة السودانية على الأمن القومي الليبي من منظور تحليلي يأخذ في الاعتبار طبيعة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، وكذلك التفاعلات الجيوسياسية التي تحكم العلاقات بين دول الإقليم. ففهم

هذه التداعيات يسهم في توضيح طبيعة المخاطر الأمنية المحتملة التي قد تواجه ليبيا في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار في السودان، كما يساعد في تحديد الأبعاد الاستراتيجية للتعامل مع هذه التحديات في إطار مقاربة إقليمية شاملة.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل انعكاسات عدم الاستقرار السياسي والأمني في السودان على الأمن القومي الليبي، مع التركيز على طبيعة التهديدات العابرة للحدود التي قد تنشأ نتيجة استمرار الصراع، وذلك في سياق التحولات الأمنية التي يشهدها الإقليم خلال العقد الأخير.

تُعد دراسة العلاقة بين النزاعات الداخلية في الدول وتأثيراتها على الأمن الإقليمي من القضايا التي تحظى باهتمام متزايد في الأدبيات السياسية والاستراتيجية المعاصرة. فالنزاعات المسلحة لم تعد تقتصر آثارها على حدود الدولة التي تشهدها، بل غالبًا ما تمتد تداعياتها إلى الدول المجاورة من خلال ظواهر متعددة مثل تدفقات اللاجئين، وانتشار السلاح، وتنامي نشاط الجماعات المسلحة العابرة للحدود. وفي هذا السياق، تمثل الأزمة التي يشهدها السودان نموذجًا واضحًا لهذه الظاهرة، حيث أسهمت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في خلق بيئة إقليمية معقدة يمكن أن تؤثر بشكل مباشر في الأمن والاستقرار في الدول المجاورة، وعلى رأسها ليبيا.

ثالثاً: إشكالية الدراسة

في ضوء ما يشهده السودان من تصاعد في حدة الصراع الداخلي وما يترتب عليه من تداعيات أمنية وإنسانية، تبرز تساؤلات جوهرية حول طبيعة تأثير هذه الأزمة على البيئة الأمنية في الدول المجاورة، ولا سيما ليبيا التي تعاني بدورها من تحديات أمنية معقدة تتعلق بضعف السيطرة على الحدود وانتشار الجماعات المسلحة. ومن ثم تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي:

- **إلى أي مدى يؤثر عدم الاستقرار السياسي والأمني في السودان على الأمن القومي الليبي في ظل تصاعد التهديدات الأمنية العابرة للحدود؟**

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، من أهمها:

1. ما طبيعة التحولات السياسية والأمنية التي يشهدها السودان خلال السنوات الأخيرة؟
2. ما أبرز التهديدات الأمنية العابرة للحدود الناتجة عن استمرار الصراع في السودان؟
3. كيف يمكن أن تؤثر هذه التهديدات في الأمن القومي الليبي؟
4. ما انعكاسات الأزمة السودانية على البيئة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وشمال أفريقيا؟
5. ما السبل الممكنة لتعزيز قدرة ليبيا على مواجهة التهديدات الأمنية المرتبطة بعدم الاستقرار في السودان؟

تعتمد الدراسات السياسية والأمنية في تحليل الظواهر المعقدة على صياغة فرضيات علمية تسعى إلى تفسير العلاقة بين المتغيرات المختلفة محل الدراسة. وتُعد الفرضيات أداة منهجية مهمة تساعد الباحث على اختبار مدى صحة التفسيرات النظرية من خلال تحليل المعطيات والوقائع المرتبطة بالظاهرة المدروسة. وفي إطار هذه الدراسة، يتم التركيز على العلاقة بين متغيرين رئيسيين يتمثلان في حالة عدم الاستقرار في السودان من جهة، ومستوى تأثيرها في الأمن القومي الليبي من جهة أخرى، مع الأخذ في الاعتبار دور التهديدات العابرة للحدود بوصفها عاملًا وسيطًا في هذه العلاقة.

خامساً: فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من مجموعة من الفرضيات التي تسعى إلى تفسير طبيعة العلاقة بين عدم الاستقرار في السودان والأمن القومي الليبي، ومن أبرز هذه الفرضيات ما يلي:

الفرضية الرئيسة: يسهم استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في السودان في زيادة مستوى التهديدات الأمنية العابرة للحدود، الأمر الذي ينعكس سلبًا على الأمن القومي في ليبيا.

الفرضيات الفرعية:

1. يؤدي تصاعد الصراع المسلح في السودان إلى زيادة انتشار السلاح والجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء.
2. يسهم عدم الاستقرار في السودان في تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر عبر الأراضي الليبية.
3. يترتب على استمرار الأزمة السودانية تعزيز نشاط شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود.
4. يؤدي ضعف السيطرة الحدودية في المنطقة إلى زيادة تأثير الصراعات الإقليمية على الأمن القومي الليبي.
5. يمكن أن يسهم تعزيز التعاون الأمني الإقليمي في الحد من تداعيات الأزمة السودانية على ليبيا.

سادساً: أهداف الدراسة

تُعد عملية تحديد أهداف الدراسة من الخطوات المنهجية الأساسية في البحوث العلمية، إذ تساعد في توجيه مسار البحث نحو تحقيق غايات معرفية واضحة، كما تسهم في ضبط الإطار التحليلي للدراسة وتحديد نطاقها الموضوعي. فالأهداف البحثية لا تقتصر على وصف الظاهرة المدروسة فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى تحليل أبعادها المختلفة والكشف عن طبيعة العلاقات بين المتغيرات المؤثرة فيها. وفي هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية التي تتصل بتحليل تداعيات عدم الاستقرار السياسي والأمني في السودان على الأمن القومي الليبي، مع التركيز على طبيعة التهديدات الأمنية العابرة للحدود التي قد تنشأ نتيجة استمرار الصراع الداخلي في السودان.

تتمثل الأهداف الرئيسة لهذه الدراسة في مجموعة من الغايات البحثية التي تسعى إلى تحقيقها، ومن أبرزها:

1. تحليل طبيعة الأزمة السياسية والأمنية في السودان والوقوف على أبرز العوامل التي أسهمت في تفاقم حالة عدم الاستقرار خلال السنوات الأخيرة.
2. تحديد أبرز التهديدات الأمنية العابرة للحدود الناتجة عن استمرار الصراع في السودان، ولا سيما تلك المرتبطة بانتشار السلاح، وتنامي نشاط الجماعات المسلحة، وتزايد شبكات الجريمة المنظمة.
3. دراسة تأثير الأزمة السودانية على الأمن القومي في ليبيا، من خلال تحليل طبيعة المخاطر الأمنية المحتملة التي قد تواجه الدولة الليبية في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار في السودان.
4. تحليل العلاقة بين النزاعات الإقليمية والأمن القومي للدول المجاورة، وذلك في إطار فهم أوسع للتفاعلات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وشمال أفريقيا.
5. استشراف التداعيات المستقبلية للأزمة السودانية على البيئة الأمنية في ليبيا، مع محاولة تقديم قراءة تحليلية للسيناريوهات المحتملة في حال استمرار الصراع في السودان.
6. الإسهام في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بدراسة تأثير النزاعات الداخلية في الدول على الأمن الإقليمي، وخاصة في السياق الأفريقي.

سابعاً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسات السياسية والأمنية من قدرتها على تفسير الظواهر المعقدة التي تؤثر في استقرار الدول وعلاقاتها الإقليمية، إذ تسهم هذه الدراسات في تقديم تحليلات علمية تساعد على فهم طبيعة التحديات الأمنية التي تواجهها الدول في ظل التحولات الدولية والإقليمية المتسارعة. وفي هذا الإطار، تكتسب دراسة تداعيات عدم الاستقرار في السودان أهمية

خاصة نظرًا لما يشكله هذا البلد من موقع استراتيجي في القارة الأفريقية، فضلاً عن ارتباطه الجغرافي والسياسي بعدد من الدول المجاورة التي قد تتأثر بشكل مباشر بتطورات الأوضاع الداخلية فيه، ومن بينها ليبيا.

تتجلى أهمية هذه الدراسة في عدد من الجوانب العلمية والعملية، ويمكن إبرازها فيما يأتي:

- **الأهمية العلمية:**

تسهم هذه الدراسة في تعزيز المعرفة الأكاديمية المرتبطة بدراسة تأثير النزاعات الداخلية في الدول على الأمن الإقليمي، كما تضيف بعدًا تحليليًا جديدًا إلى الأدبيات التي تتناول قضايا الأمن القومي في منطقة شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء.

- **الأهمية السياسية والاستراتيجية:**

تساعد نتائج هذه الدراسة في توضيح طبيعة التحديات الأمنية التي قد تواجهها ليبيا نتيجة استمرار حالة عدم الاستقرار في السودان، الأمر الذي يمكن أن يفيد صانعي القرار في فهم أبعاد هذه التحديات ووضع سياسات مناسبة للتعامل معها.

- **الأهمية الأمنية:**

تسلط الدراسة الضوء على طبيعة التهديدات الأمنية العابرة للحدود مثل انتشار السلاح والهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة، وهي قضايا تمثل تحديًا متزايدًا للأمن القومي في ليبيا.

- **الأهمية الإقليمية:**

تسهم الدراسة في فهم طبيعة التفاعلات الأمنية في الإقليم الممتد بين شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، وهو إقليم يشهد تحولات سياسية وأمنية متسارعة خلال السنوات الأخيرة.

ثامناً: منهج الدراسة

يُعد اختيار المنهج العلمي المناسب من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الدراسات الأكاديمية، إذ يساعد المنهج البحثي في تنظيم عملية جمع المعلومات وتحليلها بطريقة منهجية تسهم في الوصول إلى نتائج علمية دقيقة. وتختلف المناهج المستخدمة في الدراسات السياسية تبعًا لطبيعة الموضوع المدروس والأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها. وبالنظر إلى طبيعة هذه الدراسة التي تسعى إلى تحليل تداعيات عدم الاستقرار في السودان على الأمن القومي الليبي، فإنها تعتمد على مجموعة من المناهج العلمية التي تساعد في تفسير هذه الظاهرة وتحليل أبعادها المختلفة.

تعتمد هذه الدراسة على عدد من المناهج البحثية المتكاملة، من أبرزها:

- **المنهج الوصفي التحليلي:**

ويُعد هذا المنهج من أكثر المناهج استخدامًا في الدراسات السياسية، حيث يتيح للباحث وصف الظاهرة المدروسة وتحليل أبعادها المختلفة، وذلك من خلال دراسة طبيعة الأزمة السياسية والأمنية في السودان وتحليل انعكاساتها المحتملة على الأمن القومي الليبي.

- **منهج تحليل النظم:**

يساعد هذا المنهج في دراسة التفاعلات القائمة بين الدول في إطار البيئة الإقليمية، حيث يتم تحليل العلاقة بين حالة عدم الاستقرار في السودان والبيئة الأمنية في ليبيا باعتبارهما جزءًا من منظومة إقليمية مترابطة.

- **منهج تحليل المضمون:**

يُستخدم هذا المنهج في تحليل التقارير والدراسات والبيانات الصادرة عن المؤسسات الدولية والإقليمية التي تناولت تطورات الأزمة السودانية وتأثيراتها الأمنية في المنطقة.

تاسعاً: حدود الدراسة

تُعد حدود الدراسة من العناصر الأساسية التي تسهم في تحديد نطاق البحث وإطاره العام، إذ تساعد على توضيح المجال الذي يتحرك فيه الباحث من حيث الزمان والمكان والموضوع. كما تسهم هذه الحدود في ضبط التحليل العلمي للظاهرة المدروسة وتجنب التوسع غير المنهجي في معالجة موضوع البحث.

عاشراً: حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة في ثلاثة أبعاد رئيسة هي:

1. **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل تداعيات عدم الاستقرار السياسي والأمني في السودان وانعكاساته على الأمن القومي في ليبيا، مع التركيز على التهديدات الأمنية العابرة للحدود مثل انتشار السلاح والهجرة غير النظامية والجماعات المسلحة.
2. **الحدود المكانية:** تركز الدراسة على الإطار الجغرافي المتمثل في السودان وليبيا، مع الإشارة إلى البيئة الإقليمية المحيطة بهما، وخاصة منطقة الساحل والصحراء وشمال أفريقيا.
3. **الحدود الزمنية:** تركز الدراسة على الفترة الزمنية التي شهدت تصاعد الأزمة السياسية والأمنية في السودان خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما منذ اندلاع الصراع المسلح في عام 2023 وما تلاه من تطورات أمنية إقليمية.

الدراسات السابقة:

1. عبد العزيز، جمال الطاهر (2024)[1]:

تُعد هذه الدراسة من أهم الدراسات التي تناولت بشكل مباشر موضوع ارتباط النزاع الداخلي في السودان بالأمن القومي الليبي، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لفحص آليات تأثير الصراع السوداني على البيئة الأمنية في ليبيا. ويشير إلى أن عدم الاستقرار السياسي والأمني يؤدي إلى انتشار الجماعات المسلحة والتهريب غير القانوني للسلاح، وهي عوامل تشكل تهديدات مباشرة للأمن القومي الليبي.

العلاقة بالدراسة الحالية:

هذه الدراسة تشكل اللبنة الأساسية في أدبيات موضوع بحثك، لأنها ترتبط مباشرة بمتغيرات البحث (عدم الاستقرار في السودان الأمن القومي الليبي)، وتوفر إطارًا أوليًا لفهم الآليات الأمنية العابرة للحدود.

طريقة التوظيف:

يمكن توظيف هذه الدراسة في المبحث النظري الأول أثناء الحديث عن آليات انتقال التهديدات عبر الحدود والتأثيرات الأمنية المباشرة. كما يمكن استخدامها في الاستشهاد بالدليل النظري الذي يربط بين النزاعات الداخلية والأمن القومي للدول المجاورة.

[1] Abdelaziz, J. (2024). The Repercussions of the Military Conflict in Sudan on Libyan National Security: An Analytical Approach. Journal of Economic Sciences, University of Zawia, 6(2), 501–523.

2. The Economist Intelligence Unit (EIU) (2023)[1]:

تناقش هذه التحليلات أن استمرار العنف في السودان قد يؤدي إلى انتقال عناصر مسلحة وتوسع نشاطها عبر الحدود مع ليبيا، مما يزيد من هشاشة الوضع الأمني الليبي. كما تربط الدراسة بين عدم الاستقرار الأمني في السودان وارتفاع مخاطر الإرهاب والجريمة المنظمة.

العلاقة بالدراسة الحالية:

تؤكد هذه الدراسة الجانب التحليلي للقضية من منظور أمني إقليمي، وتدعم فرضيتك التي تشير إلى أن الصراع في السودان يُسهِم في تصاعد التهديدات الأمنية العابرة للحدود التي تؤثر على ليبيا.

طريقة التوظيف:

يجب الإشارة إلى هذه الدراسة في مناقشة الفصل النظري حول التهديدات العابرة للحدود، وخاصة عند الحديث عن الجماعات المسلحة وانتقالها عبر الحدود.

3. Policy Center for the New South(2024) :[2]

تركز هذه الدراسة على تحليل آثار النزاع في السودان على الاستقرار الإقليمي بوجه عام، وتبيّن أن انتشار العنف والتهريب والجريمة المنظمة يمكن أن تتجاوز الحدود الجغرافية لدول الجوار. رغم أنها لا تركز حصريًا على ليبيا، إلا أنها تضع بحثك في إطار أوسع للدراسة الأمنية الإقليمية.

العلاقة بالدراسة الحالية:

توفر هذه الدراسة أساسًا نظريًا إقليميًا يربط بين الأزمات الداخلية في السودان وتأثيرها على دول المغرب العربي، بما في ذلك ليبيا.

طريقة التوظيف:

يمكن الاستشهاد بهذا المصدر في مقدمة المبحث النظري الثاني لدعم فكرة أن "الأمن القومي للدول لا يمكن أن يُفهم بمعزل عن البيئة الإقليمية."

4. Libya Review (Bukhzam 2024)[3]:

تقدم هذه الدراسة تحليلًا تطبيقيًا لحالة انتقال المخاطر من السودان إلى ليبيا، خاصة في المناطق الحدودية، وتربط بين تطورات النزاع والتهديدات الإنسانية والاقتصادية والأمنية.

العلاقة بالدراسة الحالية:

تضيف هذه الدراسة منظورًا تطبيقيًا حقيقيًا يمكن استخدامه لدعم النقاش حول تداعيات النزاع السوداني على الأمن الليبي على أرض الواقع.

طريقة التوظيف:

---

[1] The Economist Intelligence Unit. (2023). Unrest in Sudan carries spillover threats for Libya. EIU Regional Analysis.

[2] Policy Center for the New South. (2024). The Ongoing War in Sudan and Its Implications for Security and Stability in Horn of Africa and Beyond.

[3] Bukhzam, A. (2024). How Sudan's Conflict is Destabilizing Libya. Libya Review.

يُفضل توظيفها في المبحث الثالث عند الحديث عن آثار النزاع على الأمن البشري والاقتصادي.

5. Lounnas (2018) – MENARA Working Paper[1]:

تتناول هذه الورقة نظام الأمن الإقليمي وتأثير النزاعات على التحولات الأمنية في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء. تشير إلى أن انتشار السلاح والهجرة غير النظامية يؤثران في الاستقرار الأمني للدول الحدودية.

العلاقة بالدراسة الحالية:

رغم أن الدراسة أُنجزت قبل الأزمة السودانية الحالية، إلا أنها تقدّم إطارًا نظريًا قويًا يفسر كيف يمكن للصراعات الداخلية أن تؤثر في الأمن القومي عبر الحدود.

طريقة التوظيف:

يمكن الاستشهاد بهذه الدراسة ضمن الإطار النظري العام لأمن الحدود والبيئة الإقليمية.

6. GSDRC Briefing Paper:[2](2014)

تبحث هذه الورقة في قضـــايا الأمن الحدودي في ليبيا وبيان التحديات التي تواجهها الدولة الليبية في مراقبة حدودها مع دول الجوار، وارتباط ذلك بظواهر الهجرة غير النظامية، والجريمة العابرة للحدود.

العلاقة بالدراسة الحالية:

تدعم هذه الدراسة الفرضية القائلة بوجود ضعف في السيطرة الحدودية الليبية، مما يتيح لعوامل عدم الاستقرار الإقليمية (مثل الأزمة السودانية) أن تنتقل عبر الحدود وتؤثر في الأمن القومي.

طريقة التوظيف:

يُستخدم هذا المصدر في الفصل النظري المتعلق بأمن الحدود وأثره في انتقال التهديدات.

7. الأمم المتحدة – تقرير مجلس الأمن (S/2025/792)[3]:

يســـتعرض هذا التقرير المخاطر الأمنية التي تواجه ليبيا بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة، ويذكر تأثيرات النزاعات في دول الجوار على البيئة الأمنية الليبية.

العلاقة بالدراسة الحالية:

يشكل هذا التقرير دليلًا معاصرًا وموثوقًا يدعم فكرة أن الأمن القومي الليبي يتأثر بعوامل إقليمية بما فيها الأزمات الداخلية في الدول المجاورة، بما في ذلك السودان.

طريقة التوظيف:

يمكن توظيفه في الفصل التحليلي لدعم النقاش بأرقام وإشارات معاصرة حول التهديدات الأمنية.

---

[1] Lounnas, D. (2018). The Impact of the Libyan Crisis on the North African/Sahelian Regional System. MENARA Working Paper.

[2] GSDRC. (2014). Libya: Border Security and Regional Cooperation. GSDRC Briefing.

[3] United Nations Security Council. (2025). Report S/2025/792 on the Situation in Libya.

8. تقارير وكالة أسوشيتد برس Reuters / (AP) (2024)[1]:

تقدّم هذه الصحف تحليلات واقعية عن الوضع الأمني على الحدود الليبية-السودانية، مع إشارات إلى مخاطر انتقال النزاع وتأثيره في الحركة البشرية والجماعات المسلحة.

العلاقة بالدراسة الحالية:

تُستخدم هذه التقارير لإضفاء بُعد واقعي موثّق بالأحداث الجارية يدعم التحليل النظري داخل الدراسة.

طريقة توظيفها:

تستخدم داخل الفصل التحليلي عند تقديم أمثلة واقعية وحالة دراسية تطبيقية عن الوضع الحدودي.

خاتمة الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة والتعليق عليها، يتضح أن هناك اتفاقًا عامًا على وجود علاقة وثيقة بين عدم الاستقرار في الدول المجاورة (مثل السودان) والأمن القومي في دولة جارّة (مثل ليبيا)، وأن هذه العلاقة تتجلى من خلال التهديدات الأمنية العابرة للحدود مثل الجماعات المسلحة، تهريب الأسلحة، الجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية. وتوفّر الدراسات السابقة أساسًا نظريًا وتطبيقيًا قويًا يمكن توظيفه في بناء الإطار النظري لدراستك تفسير الفرضيات دعم التحليل بأمثلة واقعية ربط نتائجك بأدبيات علمية معاصرة.

التقسيم العام للدراسة:

تقوم هذه الدراسة على تحليل تداعيات الأزمة في السودان على الأمن القومي في ليبيا، وذلك من خلال تقسيمها إلى فصلين رئيسيين، يندرج تحت كل فصل مبحثان، ويتفرع عن كل مبحث مطلبان، وفقًا للتقسيم الأكاديمي المعتمد في الدراسات السياسية والاستراتيجية.

الفصل الأول: الإطار النظري والتحليلي للأزمة السودانية وانعكاساتها الإقليمية

يتناول هذا الفصل الأسس النظرية والسياق السياسي والأمني للأزمة في السودان، مع تحليل انعكاساتها على البيئة الإقليمية، خاصة في منطقة الساحل والصحراء.

المبحث الأول: السياق السياسي والأمني للأزمة في السودان وانعكاساته الإقليمية

المطلب الأول: الأوضاع السياسية والأمنية في السودان وتطوراتها

المطلب الثاني: الانعكاسات الإقليمية للأزمة السودانية في منطقة الساحل والصحراء

المبحث الثاني: التداعيات الأمنية والاستراتيجية للأزمة السودانية على الأمن القومي الليبي

المطلب الأول: تأثير الأزمة السودانية على أمن الحدود الجنوبية الليبية

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية غير التقليدية الناتجة عن الأزمة السودانية وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي

الفصل الثاني: التداعيات الاستراتيجية والسيناريوهات المستقبلية للأزمة السودانية على الأمن القومي الليبي

يركز هذا الفصل على التحليل العميق للتأثيرات السياسية والأمنية والاقتصادية للأزمة السودانية على ليبيا، مع استشراف السيناريوهات المستقبلية المحتملة.

المبحث الأول: التداعيات السياسية والأمنية للأزمة السودانية على ليبيا

المطلب الأول: التأثيرات السياسية للأزمة السودانية على البيئة الإقليمية الليبية

[1] Associated Press / Reuters. (2024). Reports on Sudan Conflict and Border Security.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية والعسكرية الناتجة عن الأزمة السودانية وانعكاساتها على ليبيا
المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسيناريوهات المستقبلية
المطلب الأول: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السودانية على ليبيا
المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية لتداعيات الأزمة السودانية على الأمن

الفصل الأول: الإطار النظري والتحليلي لتداعيات الأزمة في السودان وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي

تشهد البيئة الإقليمية في منطقة شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء منذ أكثر من عقد حالة من التحولات السياسية والأمنية المتسارعة، الأمر الذي جعل هذه المنطقة إحدى أكثر مناطق العالم عرضة لعدم الاستقرار والصراعات المركبة. وتعود هذه التحولات إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، من بينها هشاشة مؤسسات الدولة في بعض البلدان، وتصاعد النزاعات الداخلية، وتنامي دور الفاعلين المسلحين من غير الدول، فضلاً عن التدخلات الإقليمية والدولية التي أصبحت تشكل عنصرًا مؤثرًا في طبيعة التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة.

وفي هذا السياق، تمثل الأزمة التي يشهدها السودان منذ عام 2023 أحد أبرز التطورات الجيوسياسية التي ألقت بظلالها على مجمل البيئة الأمنية في الإقليم، حيث أدت المواجهات المسلحة بين القوات النظامية والتشكيلات شبه العسكرية إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، وتسببت في تداعيات إنسانية وأمنية واسعة النطاق. وقد ترتب على هذه الأزمة تزايد موجات النزوح والهجرة، وانتشار السلاح، وتنامي نشاط الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة، وهي عوامل تسهم مجتمعة في تعميق مظاهر الهشاشة الأمنية في الدول المجاورة.

ومن ناحية أخرى، فإن الترابط الجغرافي والسياسي بين السودان وعدد من دول الجوار، وفي مقدمتها ليبيا، يجعل من تداعيات الأزمة السودانية مسألة تتجاوز حدودها الوطنية لتتحول إلى قضية إقليمية ذات أبعاد أمنية واستراتيجية. فليبيا، التي تمر هي الأخرى بمرحلة انتقالية معقدة منذ عام 2011، تواجه تحديات متعددة تتعلق بإعادة بناء مؤسسات الدولة وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني. وفي ظل هذه الظروف، قد يؤدي تفاقم الصراع في السودان إلى زيادة الضغوط الأمنية على الحدود الجنوبية لليبيا، خاصة في ظل الطبيعة الجغرافية المفتوحة للحدود الصحراوية، وصعوبة مراقبتها بشكل كامل. كما أن منطقة الساحل والصحراء تُعد من أكثر المناطق هشاشة من الناحية الأمنية، حيث تنشط فيها شبكات التهريب والهجرة غير النظامية، بالإضافة إلى الجماعات المسلحة والتنظيمات المتطرفة التي تستفيد من ضعف الرقابة الحدودية واتساع المساحات الصحراوية. وفي هذا الإطار، قد يسهم استمرار الصراع في السودان في خلق بيئة مواتية لتنامي هذه الظواهر العابرة للحدود، الأمر الذي قد ينعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الأمن القومي الليبي.

وقد أشار عدد من الباحثين في دراسات الأمن الإقليمي إلى أن الأزمات الداخلية في الدول الهشة غالبًا ما تمتد آثارها إلى محيطها الإقليمي، خاصة عندما تتوافر عوامل جغرافية وسياسية تسمح بانتقال التهديدات الأمنية عبر الحدود[1]. وفي السياق ذاته، يؤكد محمد عبد السلام أن الصراعات الداخلية في إفريقيا غالبًا ما تتحول إلى أزمات إقليمية نتيجة التداخلات القبلية والاقتصادية والأمنية بين الدول المتجاورة[2].

[1] Barry Buzan & Ole Wæver, 2003, Regions and Powers: The Structure of International Security, Cambridge University Press, Cambridge, p. 44.

[2] محمد عبد السلام، 2019، الأمن الإقليمي في إفريقيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص 112.

وبناءً على ما سبق، فإن دراسة تداعيات الأزمة السودانية على الأمن القومي الليبي تكتسب أهمية خاصة، إذ تسهم في فهم طبيعة التحديات الأمنية الجديدة التي قد تواجه الدولة الليبية في ظل التحولات الإقليمية المتسارعة، كما تساعد في تحليل طبيعة الترابط بين الأزمات الداخلية في الدول المجاورة ومستوى الاستقرار الأمني في ليبيا.

وتأسيسًا على ذلك، يسعى هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري وتحليلي يوضح طبيعة الأزمة في السودان، والسياق السياسي والأمني الذي نشأت فيه، فضلاً عن تحليل انعكاساتها المحتملة على البيئة الأمنية الإقليمية، وبخاصة على الأمن القومي الليبي.

ولتحقيق هذا الهدف، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: السياق السياسي والأمني للأزمة في السودان وانعكاساته الإقليمية.

المبحث الثاني: التداعيات الأمنية والاستراتيجية للأزمة السودانية على الأمن القومي الليبي.

المبحث الأول: السياق السياسي والأمني للأزمة في السودان وانعكاساته الإقليمية

تُعد دراسة السياق السياسي والأمني للأزمات الداخلية مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعة تداعياتها الإقليمية والدولية، إذ إن الأزمات التي تنشأ داخل حدود الدولة لا تبقى غالبًا محصورة في نطاقها الداخلي، بل تمتد آثارها إلى محيطها الجغرافي والسياسي، خاصة عندما تتوافر مجموعة من العوامل التي تسهم في انتقال التهديدات عبر الحدود، مثل ضعف السيطرة على المناطق الحدودية، وانتشار الجماعات المسلحة، وتداخل المصالح الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المتجاورة.

وفي هذا الإطار، فإن الأزمة التي يشهدها السودان تمثل نموذجًا واضحًا للأزمات المركبة التي تتداخل فيها الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية. فمنذ استقلال السودان عام 1956، شهدت الدولة سلسلة من التحولات السياسية والانقلابات العسكرية والصراعات الداخلية التي أثّرت بصورة كبيرة في استقرارها السياسي وبنية مؤسساتها الحكومية. وقد أسهمت هذه التحولات في خلق بيئة سياسية هشة اتسمت بضعف التوافق بين القوى السياسية، وتنامي دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

وتفاقمت هذه التحديات بصورة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، خاصة في أعقاب التطورات السياسية التي شهدها السودان منذ عام 2019، حيث دخلت البلاد مرحلة انتقالية اتسمت بقدر كبير من التعقيد نتيجة التنافس بين القوى المدنية والعسكرية على إدارة المرحلة الانتقالية. ومع تعثر مسار الانتقال السياسي، تصاعدت حدة التوترات بين مختلف الأطراف، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى اندلاع المواجهات المسلحة بين القوات النظامية وقوات الدعم السريع في عام 2023.

وقد ترتب على هذا الصراع المسلح تدهور كبير في الأوضاع الأمنية والإنسانية داخل السودان، حيث شهدت البلاد موجات واسعة من النزوح الداخلي واللجوء إلى الدول المجاورة، فضلاً عن انتشار السلاح وتزايد نشاط الجماعات المسلحة في عدد من المناطق الحدودية. ولا تقتصر آثار هذه التطورات على الداخل السوداني فحسب، بل تمتد لتشمل البيئة الأمنية في الإقليم، خاصة في منطقة الساحل والصحراء التي تُعد من أكثر المناطق عرضة للتحديات الأمنية المعقدة.

وفي هذا السياق، تشير العديد من الدراسات إلى أن الأزمات الداخلية في الدول الهشة غالبًا ما تؤدي إلى ما يُعرف بظاهرة "انتقال عدم الاستقرار"، حيث تنتقل آثار الصراعات عبر الحدود من خلال الهجرة غير النظامية، وانتشار السلاح، وتنامي شبكات التهريب والجريمة المنظمة[1].

[1] Paul D. Williams, 2016, War and Conflict in Africa, Polity Press, Cambridge, p. 173.

وانطلاقًا من ذلك، فإن تحليل السياق السياسي والأمني للأزمة السودانية يمثل خطوة أساسية لفهم طبيعة التداعيات المحتملة لهذه الأزمة على الدول المجاورة، وفي مقدمتها ليبيا التي ترتبط بالسودان بعلاقات جغرافية وأمنية ضمن فضاء الساحل والصحراء.

ولذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين هما:

المطلب الأول: الأوضاع السياسية والأمنية في السودان وتطوراتها.

المطلب الثاني: الانعكاسات الإقليمية للأزمة السودانية في منطقة الساحل والصحراء.

المطلب الأول: الأوضاع السياسية والأمنية في السودان وتطوراتها

تشكل الأوضاع السياسية والأمنية في السودان أحد العوامل الأساسية التي ساهمت في تشكيل طبيعة الأزمة الراهنة في البلاد، إذ إن تراكم الأزمات السياسية والصراعات المسلحة على مدى عقود طويلة أدى إلى إضعاف مؤسسات الدولة وتراجع قدرتها على إدارة التوازنات الداخلية بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية.

فمنذ حصول السودان على استقلاله عام 1956، عانى النظام السياسي من حالة من عدم الاستقرار المزمن نتيجة تعاقب الحكومات المدنية والعسكرية، إضافة إلى اندلاع عدد من الحروب الأهلية التي استنزفت موارد الدولة وأثرت بصورة كبيرة في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدت هذه الصراعات إلى تفكك النسيج الوطني في بعض المناطق، خاصة في الأقاليم الطرفية التي شهدت حركات تمرد مسلحة نتيجة التهميش السياسي والاقتصادي.

كما شهد السودان خلال العقود الأخيرة عددًا من التحولات السياسية المهمة، كان من أبرزها انفصال جنوب السودان عام 2011، وهو الحدث الذي شكّل نقطة تحول في تاريخ الدولة السودانية، حيث فقدت البلاد جزءًا كبيرًا من مواردها النفطية، الأمر الذي انعكس سلبًا على الوضع الاقتصادي وأدى إلى تصاعد الاحتجاجات الشعبية[1].

وفي عام 2019، اندلعت احتجاجات شعبية واسعة أدت إلى سقوط نظام الرئيس عمر البشير بعد ثلاثة عقود من الحكم، لتدخل البلاد بعدها في مرحلة انتقالية اتسمت بقدر كبير من التعقيد نتيجة التنافس بين القوى المدنية والعسكرية حول إدارة المرحلة الانتقالية. وقد أدى هذا التنافس إلى إضعاف مؤسسات الحكم الانتقالي وتعطيل مسار الإصلاح السياسي.

ومع تصاعد الخلافات بين مختلف الأطراف، اندلع الصراع المسلح في عام 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، الأمر الذي أدى إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار الأمني، وانتشار السلاح في عدد من المناطق، فضلاً عن تزايد حركة النزوح والهجرة إلى الدول المجاورة.

وقد أسهمت هذه التطورات في خلق بيئة أمنية مضطربة يمكن أن تنتقل آثارها إلى دول الجوار، خاصة في ظل الطبيعة المفتوحة للحدود في منطقة الساحل والصحراء، الأمر الذي يجعل من الأزمة السودانية قضية ذات أبعاد إقليمية تتجاوز حدودها الوطنية.

المطلب الثاني: الانعكاسات الإقليمية للأزمة السودانية في منطقة الساحل والصحراء

تُعد الأزمات الداخلية في الدول ذات الموقع الجيوسياسي الحساس عاملًا مهمًا في تشكيل البيئة الأمنية الإقليمية، إذ غالبًا ما تتجاوز تداعيات هذه الأزمات حدود الدولة المعنية لتؤثر في استقرار الدول المجاورة. وفي هذا الإطار، فإن الأزمة التي يشهدها السودان منذ عام 2023 تمثل إحدى الأزمات الإقليمية التي ترتبط آثارها بصورة مباشرة بطبيعة التفاعلات

[1] Alex de Waal, 2015, The Real Politics of the Horn of Africa, Polity Press, Cambridge, p. 98.

السياسية والأمنية في منطقة الساحل والصحراء، وهي المنطقة التي تعاني أصلًا من هشاشة أمنية مزمنة نتيجة انتشار الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة.

وتتسم منطقة الساحل والصحراء بخصائص جغرافية وسياسية تجعلها بيئة قابلة لانتقال التهديدات الأمنية عبر الحدود، حيث تمتد فيها مساحات صحراوية واسعة يصعب مراقبتها بشكل كامل، إضافة إلى ضعف قدرات بعض الدول على ضبط حدودها الإقليمية. وقد أسهمت هذه العوامل في تنامي ظاهرة التهديدات العابرة للحدود، مثل تهريب السلاح، والهجرة غير النظامية، والاتجار بالبشر، فضلاً عن نشاط الجماعات المسلحة التي تستفيد من حالة الفراغ الأمني في بعض المناطق الحدودية.

وفي هذا السياق، فإن استمرار الصراع المسلح في السودان يمكن أن يؤدي إلى تفاقم هذه التحديات الأمنية في المنطقة، خاصة في ظل انتشار كميات كبيرة من الأسلحة بين الفصائل المسلحة، الأمر الذي يزيد من احتمالات انتقال هذه الأسلحة إلى دول الجوار عبر شبكات التهريب. وقد أشار عدد من الباحثين في دراسات الأمن الإقليمي إلى أن انتشار السلاح الناتج عن النزاعات الداخلية يعد من أبرز مصادر عدم الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء[1].

كما أن الأزمات الداخلية غالبًا ما تؤدي إلى تصاعد موجات النزوح والهجرة، وهو ما يمثل تحديًا إضافيًا للدول المجاورة التي قد تواجه ضغوطًا اقتصادية وأمنية نتيجة استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين. وفي هذا السياق، فإن تفاقم الأزمة السودانية قد يسهم في زيادة حركة النزوح نحو بعض دول الجوار الإفريقي، الأمر الذي قد يخلق تحديات إنسانية وأمنية متزايدة في المنطقة.

ومن ناحية أخرى، فإن تزايد حالة عدم الاستقرار في السودان قد يفتح المجال أمام توسع نشاط الجماعات المسلحة في بعض المناطق الحدودية، خاصة في ظل ضعف سيطرة الدولة على بعض الأقاليم. وتؤكد الدراسات المتخصصة في شؤون الأمن الإفريقي أن المناطق الحدودية في الدول التي تشهد صراعات مسلحة غالبًا ما تتحول إلى ملاذات آمنة للجماعات المسلحة وشبكات التهريب، وهو ما يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن الإقليمي[2].

وفي هذا الإطار، فإن تداعيات الأزمة السودانية لا تقتصر على الدول المجاورة المباشرة فحسب، بل تمتد آثارها لتشمل مجمل البيئة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، حيث يمكن أن تؤدي إلى إعادة تشكيل أنماط التهديدات الأمنية في المنطقة، خاصة في ظل التداخل بين الصراعات المحلية والشبكات الإجرامية العابرة للحدود.

كما أن تزايد حدة الصراع في السودان قد يدفع بعض القوى الإقليمية والدولية إلى تعزيز حضورها في المنطقة، سواء من خلال الوساطة السياسية أو عبر دعم أطراف معينة في الصراع، الأمر الذي قد يسهم في تعقيد المشهد الإقليمي ويزيد من حدة التنافس الجيوسياسي في منطقة شمال إفريقيا والساحل.

ومن ثم، فإن تحليل الانعكاسات الإقليمية للأزمة السودانية يُعد خطوة ضرورية لفهم طبيعة التحديات الأمنية التي قد تواجهها الدول المجاورة، وفي مقدمتها ليبيا التي ترتبط بالسودان بامتدادات جغرافية وأمنية ضمن فضاء الساحل والصحراء.

المبحث الثاني: التداعيات الأمنية والاستراتيجية للأزمة السودانية على الأمن القومي الليبي

يشكل مفهوم الأمن القومي أحد المفاهيم الأساسية في دراسات العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، إذ يرتبط بقدرة الدولة على حماية مصالحها الحيوية والحفاظ على استقرارها السياسي والأمني في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

[1] عبد الله الأشعل، 2017، الأمن القومي العربي: التحديات والرهانات، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 156.

[2] أحمد يوسف أحمد، 2018، إفريقيا والصراعات المسلحة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 203.

وقد شهد مفهوم الأمن القومي تطورًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة، حيث لم يعد يقتصر على البعد العسكري التقليدي، بل أصبح يشمل أبعادًا متعددة، مثل الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وفي هذا السياق، فإن التهديدات الأمنية التي تواجه الدول لم تعد محصورة داخل حدودها الوطنية، بل أصبحت ذات طبيعة عابرة للحدود نتيجة التطورات التي شهدها النظام الدولي، وخاصة في ظل تصاعد ظاهرة العولمة وتنامي دور الفاعلين غير الحكوميين في العلاقات الدولية. وقد أدى ذلك إلى زيادة الترابط بين الأمن الوطني للدول والأوضاع السياسية والأمنية في محيطها الإقليمي.

وتُعد ليبيا إحدى الدول التي تأثرت بصورة واضحة بالتحولات الإقليمية التي شهدتها منطقة شمال إفريقيا والساحل خلال العقد الأخير، حيث تواجه الدولة الليبية تحديات متعددة تتعلق بإعادة بناء مؤسساتها السياسية والأمنية، إضافة إلى مواجهة عدد من التهديدات الأمنية المرتبطة بالحدود الجنوبية التي تمتد عبر مناطق صحراوية واسعة يصعب السيطرة عليها بشكل كامل.

وفي هذا الإطار، فإن استمرار الصراع في السودان يمكن أن ينعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على البيئة الأمنية في ليبيا، خاصة في ظل التداخل الجغرافي بين البلدين ضمن فضاء الساحل والصحراء. وقد يؤدي تفاقم الأزمة السودانية إلى زيادة التهديدات الأمنية المرتبطة بانتشار السلاح، ونشاط الجماعات المسلحة، وشبكات التهريب والهجرة غير النظامية.

وتشير الأدبيات المتخصصة في دراسات الأمن الإقليمي إلى أن الحدود الجنوبية لليبيا تمثل أحد أكثر المناطق حساسية من الناحية الأمنية، نظرًا لكونها تشكل ممرًا لعدد من الأنشطة غير المشروعة التي ترتبط بشبكات تهريب السلاح والبشر عبر الصحراء[1].

ومن هذا المنطلق، فإن دراسة تداعيات الأزمة السودانية على الأمن القومي الليبي تكتسب أهمية خاصة، إذ تسهم في تحليل طبيعة التحديات الأمنية الجديدة التي قد تواجهها ليبيا في ظل استمرار الصراع في السودان، كما تساعد في فهم العلاقة بين الأزمات الإقليمية ومستوى الاستقرار الأمني داخل الدولة.

ولذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين:

المطلب الأول: تأثير الأزمة السودانية على أمن الحدود الجنوبية الليبية

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية غير التقليدية الناتجة عن الأزمة السودانية وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي.

المطلب الأول: تأثير الأزمة السودانية على أمن الحدود الجنوبية الليبية

تمثل الحدود الجنوبية لدولة ليبيا إحدى أهم القضايا الأمنية التي تشغل صانعي القرار في الدولة الليبية، وذلك نظرًا لاتساع هذه الحدود وامتدادها عبر مناطق صحراوية شاسعة تتسم بضعف الكثافة السكانية وصعوبة الرقابة الأمنية عليها. وقد جعلت هذه الخصائص الجغرافية من الحدود الجنوبية لليبيا منطقة حساسة من الناحية الأمنية، حيث تنشط فيها شبكات التهريب والجماعات المسلحة العابرة للحدود.

وفي هذا السياق، فإن تفاقم الأزمة في السودان يمكن أن يسهم في زيادة التحديات الأمنية التي تواجهها ليبيا على حدودها الجنوبية، خاصة في ظل احتمالات انتقال بعض الجماعات المسلحة أو عناصرها إلى المناطق الحدودية بحثًا عن ملاذات آمنة أو فرص اقتصادية مرتبطة بأنشطة التهريب.

[1] علي محمد الصلابي، 2020، ليبيا المعاصرة: التحديات الأمنية والسياسية، دار ابن كثير، دمشق، ص 214.

كما أن انتشـار السـلاح الناتج عن الصـراعات المسـلحة يمثل أحد أبرز التهديدات التي قد تواجه الدول المجاورة لمناطق النزاع، حيث يمكن أن تنتقل الأسلحة الخفيفة والمتوسطة عبر شبكات التهريب إلى مناطق أخرى، الأمر الذي يسهم في زيادة معدلات العنف وعدم الاستقرار. وتشير الدراسات المتخصصة في الأمن الإفريقي إلى أن النزاعات المسلحة غالبًا ما تؤدي إلى انتشار واسع للأسلحة خارج حدود الدولة التي تشهد الصراع[1].

إضـافة إلى ذلك، فإن الأزمات المسـلحة غالبًا ما تؤدي إلى تحركات سـكانية واسـعة النطاق، حيث يضـطر العديد من السكان إلى النزوح من مناطق الصراع بحثًا عن مناطق أكثر أمنًا. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط على الدول المجاورة التي قد تواجه تحديات إنسانية وأمنية نتيجة تدفق اللاجئين عبر الحدود.

ومن ثم، فإن استمرار الأزمة السودانية قد يشكل عامل ضغط إضافي على المنظومة الأمنية في ليبيا، خاصة فيما يتعلق بقدرة الدولة على مراقبة حدودها الجنوبية ومنع تسلل العناصر المسلحة أو انتقال الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود.

الفصل الثاني:

تُعد دراسـة التداعيات الاسـتراتيجية للأزمات الإقليمية على الأمن القومي للدول المجاورة من الموضـوعات المهمة في حقل العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، وذلك نظرًا لما تفرزه هذه الأزمات من تحولات سياسية وأمنية قد تتجاوز حدود الدولة التي تنشأ فيها لتؤثر في البيئة الإقليمية بأكملها. وفي هذا الإطار، فإن الأزمات الداخلية التي تشهدها بعض الدول الإفريقية تمثل أحد أبرز مصادر عدم الاستقرار في منطقة شمال إفريقيا والساحل والصحراء، خاصة عندما ترتبط هذه الأزمات بصراعات مسلحة طويلة الأمد تؤدي إلى إضعاف مؤسسات الدولة وتراجع قدرتها على فرض سيادتها على كامل أراضيها.

وفي هذا السياق، تشهد السودان منذ عام 2023 أزمة سياسية وأمنية عميقة نتيجة اندلاع المواجهات المسلحة بين القوى العسكرية المتنازعة، وهو ما أدى إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني داخل الدولة، فضلًا عن تزايد التداعيات الإنسانية والاقتصادية الناتجة عن استمرار الصراع. ولا تقتصر آثار هذه الأزمة على الداخل السوداني فحسب، بل تمتد لتشمل البيئة الإقليمية المحيطة، خاصة في ظل الترابط الجغرافي والسياسي بين السودان وعدد من دول الجوار في منطقة الساحل والصحراء.

ومن ناحية أخرى، تُعد ليبيا إحدى الدول التي قد تتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتداعيات الأزمة السودانية، نظرًا لموقعها الجغرافي في قلب منطقة شمال إفريقيا، إضافة إلى امتداد حدودها الجنوبية عبر مساحات صحراوية واسعة ترتبط جغرافيًا بمنطقة الساحل والصحراء التي تشهد بدورها تحديات أمنية متزايدة خلال السنوات الأخيرة. وقد أدى هذا الواقع الجغرافي إلى جعل ليبيا إحدى الدول التي تتأثر بدرجة كبيرة بالتطورات السياسية والأمنية التي تشهدها دول الجوار الإفريقي.

كما أن طبيعة التحولات التي يشهدها النظام الدولي المعاصر قد أسهمت في تعقيد مفهوم الأمن القومي، حيث لم يعد الأمن مقتصرًا على مواجهة التهديدات العسكرية التقليدية، بل أصبح يشمل أبعادًا متعددة، مثل الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإنساني. ومن ثم فإن الأزمات الإقليمية يمكن أن تؤثر في الأمن القومي للدول من خلال مجموعة متنوعة من المسارات، مثل انتشار السلاح، والهجرة غير النظامية، وتنامي الجماعات المسلحة، إضافة إلى التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة باضطراب الأوضاع في الدول المجاورة.

[1] عبد الفتاح ماضي، 2016، الدولة والصراع في إفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 189.

وقد أشار عدد من الباحثين في دراسات الأمن الإقليمي إلى أن الأزمات الداخلية في الدول الهشة غالبًا ما تؤدي إلى ظهور ما يُعرف بظاهرة "انتقال عدم الاستقرار"، حيث تنتقل تداعيات الصراع عبر الحدود لتؤثر في استقرار الدول المجاورة سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا[1].

وانطلاقًا من ذلك، يسعى هذا الفصل إلى تحليل التداعيات الاستراتيجية للأزمة السودانية على الأمن القومي الليبي، من خلال دراسة مختلف الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية المرتبطة بهذه الأزمة، إضافة إلى تحليل السيناريوهات المستقبلية المحتملة لمسار الأزمة وانعكاساتها على استقرار ليبيا.

ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: التداعيات السياسية والأمنية للأزمة السودانية على الأمن القومي الليبي.

المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية للأزمة السودانية والسيناريوهات المستقبلية للأمن القومي الليبي.

المبحث الأول: التداعيات السياسية والأمنية للأزمة السودانية على الأمن القومي الليبي

تشكل الأزمات السياسية والصراعات المسلحة أحد أبرز العوامل التي تؤثر في طبيعة العلاقات بين الدول وفي مستوى الاستقرار الإقليمي، إذ إن استمرار النزاعات داخل بعض الدول قد يؤدي إلى بروز مجموعة من التهديدات الأمنية التي تتجاوز الحدود الوطنية لتؤثر في أمن واستقرار الدول المجاورة. وفي هذا السياق، فإن الأزمة التي يشهدها السودان تمثل إحدى القضايا الإقليمية التي يمكن أن يكون لها انعكاسات متعددة على البيئة الأمنية في منطقة شمال إفريقيا والساحل والصحراء.

ومن ناحية أخرى، تواجه ليبيا منذ عام 2011 مجموعة من التحديات المرتبطة بعملية إعادة بناء مؤسسات الدولة وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني، وهو ما يجعلها أكثر تأثرًا بالتطورات السياسية والأمنية التي تشهدها الدول المجاورة. فضعف السيطرة على بعض المناطق الحدودية واتساع المساحات الصحراوية في الجنوب الليبي يمثلان عاملين مهمين قد يسهمان في انتقال بعض التهديدات الأمنية عبر الحدود في حال استمرار الصراع في السودان.

كما أن البيئة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء تشهد خلال السنوات الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في نشاط الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة، الأمر الذي يزيد من تعقيد المشهد الأمني في المنطقة ويجعل من الأزمات الداخلية في الدول المجاورة عاملًا إضافيًا في تفاقم هذه التحديات. وفي هذا الإطار، يشير بعض الباحثين إلى أن التهديدات الأمنية في منطقة الساحل غالبًا ما تكون ذات طبيعة عابرة للحدود، حيث تتداخل أنشطة الجماعات المسلحة مع شبكات التهريب والهجرة غير النظامية[2].

وانطلاقًا من ذلك، فإن تحليل التداعيات السياسية والأمنية للأزمة السودانية يمثل خطوة أساسية لفهم طبيعة التحديات التي قد تواجه الأمن القومي الليبي في ظل استمرار الصراع في السودان.

ولذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: التأثيرات السياسية للأزمة السودانية على البيئة الإقليمية الليبية.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية والعسكرية الناتجة عن الأزمة السودانية وانعكاساتها على ليبيا.

---

[1] محمد عبد السلام، 2019، الأمن الإقليمي في إفريقيا: التحديات والفرص، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص 142.

[2] عبد الله الأشعل، 2017، الأمن القومي العربي: التحديات والرهانات المستقبلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 174.

المطلب الأول: التأثيرات السياسية للأزمة السودانية على البيئة الإقليمية الليبية

تؤدي الأزمات السياسية والصراعات المسلحة داخل الدول إلى إحداث تغيرات في موازين القوى الإقليمية، حيث يمكن أن تؤثر هذه الأزمات في طبيعة التحالفات السياسية والعلاقات الدبلوماسية بين الدول المجاورة. وفي هذا السياق، فإن الأزمة السودانية تمثل عاملًا مهمًا قد يسهم في إعادة تشكيل التفاعلات السياسية في منطقة شمال إفريقيا والساحل.

فاستمرار الصراع في السودان قد يؤدي إلى زيادة التدخلات الإقليمية والدولية في محاولة للتأثير في مسار الأزمة، وهو ما قد ينعكس بدوره على طبيعة التوازنات السياسية في المنطقة. كما أن تعدد الأطراف الإقليمية المنخرطة في الأزمة قد يؤدي إلى تعقيد المشهد السياسي الإقليمي، خاصة في ظل التنافس الجيوسياسي بين بعض القوى الإقليمية والدولية في إفريقيا.

ومن ناحية أخرى، قد تؤثر الأزمة السودانية في طبيعة العلاقات السياسية بين ليبيا وبعض دول الجوار الإفريقي، خاصة في ظل الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة في منطقة الساحل والصحراء. وفي هذا السياق، قد تسعى ليبيا إلى تعزيز التنسيق السياسي والأمني مع بعض الدول الإفريقية من أجل احتواء التداعيات المحتملة للأزمة السودانية على الأمن الإقليمي.

كما أن استمرار الأزمة قد يدفع بعض الأطراف الليبية إلى إعادة تقييم أولويات السياسة الخارجية الليبية، خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع القضايا الإفريقية والأزمات الإقليمية في منطقة الساحل. وقد أشار بعض الباحثين إلى أن التحولات التي تشهدها البيئة الإقليمية في إفريقيا خلال السنوات الأخيرة تستدعي من الدول المعنية تبني سياسات خارجية أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات الإقليمية[1].

ومن ثم، فإن الأزمة السودانية يمكن أن يكون لها تأثيرات سياسية غير مباشرة على ليبيا، سواء من حيث إعادة تشكيل العلاقات الإقليمية أو من حيث دفع الدولة الليبية إلى تبني مقاربات جديدة في إدارة علاقاتها مع دول الجوار الإفريقي.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية والعسكرية الناتجة عن الأزمة السودانية وانعكاساتها على ليبيا

تُعد التهديدات الأمنية والعسكرية من أبرز التداعيات المباشرة التي قد تنتج عن الصراعات المسلحة داخل الدول، خاصة عندما تقع هذه الدول في بيئات إقليمية تتسم بالهشاشة الأمنية وضعف السيطرة على الحدود. وفي هذا السياق، فإن الأزمة التي يشهدها السودان منذ عام 2023 تمثل عاملًا مهمًا يمكن أن يسهم في زيادة التحديات الأمنية التي تواجهها دول الجوار، ومن بينها ليبيا.

فالصراعات المسلحة غالبًا ما تؤدي إلى تفكك البنية الأمنية للدولة وانتشار السلاح بين مختلف الفاعلين المسلحين، الأمر الذي يفتح المجال أمام انتقال الأسلحة إلى خارج حدود الدولة عبر شبكات التهريب. وقد أثبتت العديد من الدراسات في مجال الأمن الإفريقي أن النزاعات الداخلية تعد من أهم مصادر انتشار الأسلحة الخفيفة والمتوسطة في القارة الإفريقية، وهو ما يسهم في تعقيد المشهد الأمني في المناطق المجاورة لمناطق النزاع[2].

ومن ناحية أخرى، فإن الطبيعة الجغرافية لمنطقة الساحل والصحراء تجعل من السهل نسبيًا انتقال بعض الجماعات المسلحة أو عناصرها عبر الحدود، خاصة في ظل ضعف الرقابة الأمنية في بعض المناطق الصحراوية. وقد يؤدي

[1] أحمد يوسف أحمد، 2018، إفريقيا والصراعات المسلحة: الأبعاد والتداعيات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 198.

[2] عبد الفتاح ماضي، 2016، الدولة والصراع في إفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 192.

استمرار الصراع في السودان إلى دفع بعض المجموعات المسلحة إلى البحث عن مناطق جديدة للنشاط أو التموضع، وهو ما قد يشكل تحديًا أمنيًا إضافيًا للدول التي تقع ضمن هذا النطاق الجغرافي.

كما أن تزايد حالة عدم الاستقرار في السودان قد يؤدي إلى تنامي نشاط شبكات التهريب التي تعمل عبر الحدود الإفريقية، حيث تستفيد هذه الشبكات من حالة الفوضى الأمنية لتوسيع أنشطتها في مجالات تهريب السلاح والوقود والبشر. وتشير بعض الدراسات إلى أن شبكات التهريب في منطقة الساحل غالبًا ما تتقاطع مع أنشطة بعض الجماعات المسلحة، الأمر الذي يجعل من هذه الظاهرة تهديدًا مركبًا يجمع بين الأبعاد الأمنية والاقتصادية[1].

وفي هذا الإطار، فإن الحدود الجنوبية لليبيا تمثل إحدى النقاط الحساسة من الناحية الأمنية، نظرًا لاتساعها الجغرافي وارتباطها بعدد من المسارات التي تستخدمها شبكات التهريب والهجرة غير النظامية. وقد أدى ضعف السيطرة الأمنية في بعض المناطق الجنوبية خلال السنوات الماضية إلى جعل هذه الحدود مجالًا لنشاط عدد من الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة.

كما أن استمرار الصراع في السودان قد يسهم في زيادة حركة النزوح واللجوء نحو بعض الدول الإفريقية المجاورة، الأمر الذي قد يخلق تحديات إنسانية وأمنية إضافية في المنطقة. وفي حال انتقال بعض هذه التدفقات السكانية عبر المسارات الصحراوية باتجاه شمال إفريقيا، فقد تواجه ليبيا ضغوطًا إضافية تتعلق بإدارة الحدود والتعامل مع تداعيات الهجرة غير النظامية.

ومن ثم، فإن الأزمة السودانية قد تؤثر في الأمن القومي الليبي من خلال مجموعة من المسارات الأمنية والعسكرية، من أبرزها انتشار السلاح، وتنامي نشاط الجماعات المسلحة، وتوسع شبكات التهريب والجريمة المنظمة. وتؤكد هذه المعطيات أهمية تعزيز التعاون الأمني الإقليمي بين دول المنطقة من أجل الحد من انتقال التهديدات الأمنية عبر الحدود.

المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السودانية والسيناريوهات المستقبلية للأمن القومي الليبي

لم يعد مفهوم الأمن القومي في الدراسات المعاصرة مقتصرًا على البعد العسكري أو الأمني التقليدي، بل أصبح يشمل مجموعة واسعة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تؤثر في استقرار الدولة وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، فإن الأزمات السياسية والصراعات المسلحة في الدول المجاورة يمكن أن يكون لها تأثيرات غير مباشرة على الأمن القومي للدول الأخرى من خلال انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتُعد منطقة الساحل والصحراء من المناطق التي تتسم بترابط اقتصادي واجتماعي بين دولها المختلفة، حيث ترتبط المجتمعات المحلية في هذه المنطقة بعلاقات تجارية وقبلية عابرة للحدود. وقد أدى هذا الترابط إلى جعل الأزمات التي تشهدها بعض دول المنطقة تؤثر بدرجات متفاوتة في الدول المجاورة.

وفي هذا الإطار، فإن الأزمة التي يشهدها السودان قد تكون لها تداعيات اقتصادية واجتماعية على عدد من الدول الإفريقية، ومن بينها ليبيا، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها المنطقة خلال السنوات الأخيرة. كما أن استمرار الصراع في السودان قد يؤدي إلى زيادة الضغوط على بعض القطاعات الاقتصادية في الدول المجاورة نتيجة اضطراب حركة التجارة أو تزايد حركة الهجرة والنزوح.

[1] عبد الله الأشعل، 2017، الأمن القومي العربي: التحديات والرهانات المستقبلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 183.

ومن ناحية أخرى، فإن تحليل السيناريوهات المستقبلية للأزمة السودانية يمثل خطوة مهمة لفهم طبيعة التحديات المحتملة التي قد تواجه الأمن القومي الليبي خلال السنوات المقبلة، حيث يمكن أن تختلف طبيعة هذه التحديات باختلاف المسارات المحتملة لتطور الأزمة في السودان.

ولذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السودانية على ليبيا.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية لتداعيات الأزمة السودانية على الأمن القومي الليبي.

المطلب الاول: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السودانية على ليبيا

تشكل الأزمات السياسية والصراعات المسلحة أحد العوامل التي تؤثر في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول، سواء داخل الدولة التي تشهد الصراع أو في الدول المجاورة لها. فاستمرار النزاعات المسلحة يؤدي غالبًا إلى تعطيل النشاط الاقتصادي وتراجع معدلات الاستثمار والتجارة، فضلًا عن تزايد معدلات النزوح والهجرة.

وفي هذا السياق، فإن الأزمة في السودان قد تؤثر بصورة غير مباشرة في بعض الأنشطة الاقتصادية في منطقة الساحل وشمال إفريقيا، خاصة تلك المرتبطة بحركة التجارة العابرة للحدود. وقد أشار بعض الباحثين إلى أن اضطراب الأوضاع الأمنية في الدول الإفريقية يؤدي في كثير من الأحيان إلى تراجع حركة التجارة الإقليمية وزيادة تكاليف النقل والتبادل التجاري[1].

كما أن الأزمات المسلحة غالبًا ما تؤدي إلى تحركات سكانية واسعة النطاق، حيث يضطر العديد من السكان إلى النزوح من مناطق الصراع بحثًا عن ظروف معيشية أكثر استقرارًا. وقد ينعكس ذلك على الدول المجاورة من خلال زيادة الضغوط على الخدمات العامة والبنية التحتية في حال تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين أو المهاجرين.

ومن ناحية أخرى، فإن العلاقات الاجتماعية والقبلية بين بعض المجتمعات في منطقة الساحل والصحراء قد تسهم في انتقال بعض التأثيرات الاجتماعية للأزمة السودانية إلى مناطق أخرى في الإقليم. فالتداخل القبلي بين بعض المجتمعات الإفريقية قد يؤدي إلى انتقال بعض التوترات أو التفاعلات الاجتماعية المرتبطة بالصراع إلى خارج حدود السودان.

وبناءً على ذلك، فإن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السودانية قد تشكل أحد العوامل التي تؤثر في البيئة الداخلية للدولة الليبية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها ليبيا خلال مرحلة إعادة بناء مؤسساتها السياسية والاقتصادية.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية لتداعيات الأزمة السودانية على الأمن القومي الليبي

يُعد تحليل السيناريوهات المستقبلية أحد الأدوات المهمة في الدراسات الاستراتيجية، حيث يساعد هذا التحليل في استشراف المسارات المحتملة لتطور الأزمات وتقييم تأثيراتها المستقبلية على الدول المعنية. وفي هذا الإطار، يمكن تصور عدد من السيناريوهات المحتملة لتطور الأزمة في السودان وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي.

السيناريو الأول: استمرار الصراع لفترة طويلة

يفترض هذا السيناريو استمرار المواجهات المسلحة بين الأطراف المتنازعة في السودان دون التوصل إلى تسوية سياسية شاملة. وفي هذه الحالة، من المرجح أن تتفاقم حالة عدم الاستقرار في البلاد، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة

[1] محمد عبد السلام، 2019، الأمن الإقليمي في إفريقيا: التحديات والفرص، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص 158.

التهديدات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، بما في ذلك انتشار السلاح وتنامي نشاط الجماعات المسلحة وشبكات التهريب.

السيناريو الثاني: التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة

يفترض هذا السيناريو نجاح الجهود الإقليمية والدولية في التوصل إلى اتفاق سياسي يؤدي إلى وقف القتال وإعادة بناء مؤسسات الدولة في السودان. وفي حال تحقق هذا السيناريو، فمن المرجح أن تتراجع بعض التهديدات الأمنية المرتبطة بالأزمة، الأمر الذي قد يسهم في تعزيز الاستقرار في المنطقة.

السيناريو الثالث: تفاقم الصراع وتدويله

يفترض هذا السيناريو تصاعد الصراع في السودان وتحوله إلى أزمة إقليمية أو دولية نتيجة تدخل أطراف خارجية بصورة مباشرة في النزاع. وفي هذه الحالة، قد تزداد حدة التنافس الجيوسياسي في المنطقة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعقيد البيئة الأمنية في شمال إفريقيا والساحل.

وفي ضوء هذه السيناريوهات المختلفة، يمكن القول إن مستقبل الأمن القومي الليبي سيظل مرتبطًا بدرجة كبيرة بتطورات الأزمة السودانية، الأمر الذي يبرز أهمية متابعة هذه التطورات وتحليل تداعياتها المحتملة على المستوى الإقليمي.

الخاتمة:

تُعد الأزمات الإقليمية من الظواهر السياسية والأمنية التي تترك آثارًا عميقة على البيئة الاستراتيجية للدول المجاورة، خاصة عندما تقع هذه الأزمات في مناطق تتسم بالتداخل الجغرافي والتشابك السياسي والأمني بين دولها. وفي هذا السياق، تمثل الأزمة التي يشهدها السودان منذ عام 2023 نموذجًا واضحًا للأزمات المركبة التي تتداخل فيها العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية، الأمر الذي جعلها تتجاوز حدودها الوطنية لتؤثر في مجمل التفاعلات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا والساحل والصحراء.

وقد سعت هذه الدراسة إلى تحليل تداعيات الأزمة السودانية على الأمن القومي في ليبيا من خلال مقاربة تحليلية تجمع بين البعدين النظري والتطبيقي في دراسات الأمن الإقليمي، حيث تم تناول السياق السياسي والأمني للأزمة السودانية، إضافة إلى تحليل انعكاساتها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية على البيئة الاستراتيجية الليبية.

وقد أظهرت الدراسة أن موقع السودان الجيوسياسي في منطقة القرن الإفريقي والساحل يمنحه أهمية استراتيجية كبيرة في معادلة الأمن الإقليمي، حيث تشكل التطورات السياسية والأمنية داخله عاملًا مؤثرًا في استقرار عدد من الدول الإفريقية والعربية المجاورة. كما أن استمرار الصراع المسلح داخل السودان يؤدي إلى تفاقم عدد من الظواهر الأمنية العابرة للحدود، مثل انتشار السلاح، وتنامي الجماعات المسلحة، وتوسع شبكات الجريمة المنظمة، وهي جميعها عوامل تسهم في تعقيد البيئة الأمنية في المنطقة.

ومن ناحية أخرى، كشفت الدراسة أن ليبيا تُعد من الدول التي يمكن أن تتأثر بدرجة ملحوظة بتداعيات الأزمة السودانية، خاصة في ظل الطبيعة الجغرافية المفتوحة لحدودها الجنوبية واتساع المجال الصحراوي الذي يربطها بمنطقة الساحل والصحراء. وقد أدى هذا الواقع الجغرافي إلى جعل الحدود الجنوبية لليبيا إحدى النقاط الحساسة من الناحية الأمنية، حيث يمكن أن تنتقل عبرها بعض التهديدات المرتبطة بالصراعات الإقليمية.

كما أوضحت الدراسة أن التهديدات الناتجة عن الأزمة السودانية لا تقتصر على البعد العسكري أو الأمني التقليدي، بل تمتد لتشمل أبعادًا أخرى تتعلق بالأمن الاقتصادي والاجتماعي والإنساني، خاصة في ظل تزايد حركة النزوح والهجرة غير النظامية، إضافة إلى التأثيرات غير المباشرة المرتبطة باضطراب التوازنات السياسية في المنطقة.

ومن هذا المنطلق، فإن التعامل مع تداعيات الأزمة السودانية يتطلب تبني رؤية استراتيجية شاملة تأخذ في الاعتبار طبيعة التحديات الأمنية المعقدة التي تواجهها ليبيا في محيطها الإقليمي، مع العمل على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة التهديدات المشتركة في منطقة الساحل والصحراء.

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من تحليل واستنتاجات، يمكن عرض أبرز النتائج التي تم التوصل إليها، إضافة إلى مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تعزيز قدرة الدولة الليبية على التعامل مع التداعيات المحتملة للأزمة السودانية.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسة التي تعكس طبيعة العلاقة بين الأزمة السودانية والأمن القومي الليبي، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

1. أظهرت الدراسة أن الصراعات الداخلية في الدول الإفريقية غالبًا ما تتحول إلى أزمات إقليمية نتيجة الترابط الجغرافي والسياسي بين دول المنطقة، وهو ما ينطبق على الأزمة في السودان التي تجاوزت آثارها حدود الدولة لتؤثر في البيئة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء.
2. تبين أن استمرار الصراع في السودان يسهم في تفاقم ظاهرة انتشار الأسلحة الخفيفة والمتوسطة في المنطقة، الأمر الذي يزيد من احتمالات انتقال هذه الأسلحة إلى الدول المجاورة عبر شبكات التهريب.
3. أكدت الدراسة أن الحدود الجنوبية لليبيا تمثل أحد أبرز نقاط الضعف في المنظومة الأمنية الليبية نتيجة اتساعها الجغرافي وصعوبة السيطرة عليها بشكل كامل، وهو ما يجعلها عرضة لتأثيرات الأزمات الإقليمية.
4. أظهرت النتائج أن الأزمة السودانية يمكن أن تسهم في زيادة نشاط الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل والصحراء، الأمر الذي يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن الإقليمي.
5. كشفت الدراسة أن تداعيات الأزمة السودانية لا تقتصر على الجانب الأمني فقط، بل تمتد لتشمل أبعادًا اقتصادية واجتماعية، مثل تزايد حركة النزوح والهجرة غير النظامية واضطراب بعض الأنشطة الاقتصادية في المنطقة.
6. بينت الدراسة أن موقع ليبيا الجغرافي يجعلها جزءًا من منظومة الأمن الإقليمي في منطقة الساحل والصحراء، وهو ما يعني أن استقرارها الأمني يرتبط بدرجة كبيرة باستقرار الدول المجاورة.
7. أظهرت الدراسة أن استمرار حالة عدم الاستقرار في السودان قد يؤدي إلى تعقيد البيئة الاستراتيجية في شمال إفريقيا نتيجة تزايد التدخلات الإقليمية والدولية في الصراع.
8. أكدت النتائج أن التعامل مع تداعيات الأزمة السودانية يتطلب اعتماد مقاربة شاملة للأمن القومي تأخذ في الاعتبار مختلف الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية المرتبطة بالأزمة.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تعزيز قدرة ليبيا على التعامل مع تداعيات الأزمة السودانية، ومن أبرزها:

1. ضرورة تعزيز القدرات الأمنية للدولة الليبية في المناطق الحدودية الجنوبية من خلال تطوير آليات المراقبة الحدودية وتكثيف الدوريات الأمنية لمواجهة أنشطة التهريب والجماعات المسلحة.
2. العمل على تطوير استراتيجية وطنية شاملة للأمن القومي تأخذ في الاعتبار التحديات الأمنية المرتبطة بمنطقة الساحل والصحراء والتطورات السياسية في الدول المجاورة.

3. تعزيز التعاون الأمني والعسكري بين ليبيا ودول الجوار الإفريقي في إطار آليات إقليمية مشتركة تهدف إلى مكافحة التهديدات العابرة للحدود، مثل تهريب السلاح والهجرة غير النظامية.
4. دعم الجهود الدبلوماسية والإقليمية الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية للأزمة في السودان، لما لذلك من أهمية في الحد من تداعيات الصراع على الأمن الإقليمي.
5. تعزيز التنسيق بين المؤسسات الأمنية والعسكرية الليبية من أجل بناء منظومة متكاملة لإدارة أمن الحدود ومواجهة التحديات الأمنية في الجنوب الليبي.
6. الاهتمام بتنمية المناطق الحدودية الجنوبية اقتصاديًا واجتماعيًا، لما لذلك من دور مهم في الحد من نشاط شبكات التهريب والجريمة المنظمة.
7. تشجيع مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية في ليبيا على إجراء مزيد من الدراسات حول التحديات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، بما يسهم في دعم عملية صنع القرار الاستراتيجي.
8. تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالأمن والتنمية في إفريقيا من أجل دعم جهود الاستقرار في المنطقة ومواجهة التهديدات الأمنية المشتركة.

بهذا تكون الدراسة قد قدمت تحليلًا علميًا لأحد الموضوعات المهمة في مجال دراسات الأمن الإقليمي، من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين الأزمة في السودان والتحديات التي قد تواجه الأمن القومي الليبي في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها البيئة الإقليمية في إفريقيا.

المراجع:

أولًا: قائمة المراجع والمصادر العربية (كتب وتقارير)

- **كتب أكاديمية عربية:**

1. محمد عبد السلام، الأمن الإقليمي في إفريقيا: التحديات والفرص، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019.
2. عبد الله الأشعل، الأمن القومي العربي: التحديات والرهانات المستقبلية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2017.
3. أحمد يوسف أحمد، إفريقيا والصراعات المسلحة: الأبعاد والتداعيات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018.
4. عبد الفتاح ماضي، الدولة والصراع في إفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.
5. علي محمد الصلابي، ليبيا المعاصرة: التحديات السياسية والأمنية، دمشق: دار ابن كثير، 2020.
6. عمرة سحت، دراسات في الأمن القومي الليبي، طرابلس: نشر خاص بالمؤلف، 2023.
7. Noor Book عبد القادر عبد الله، الأمن في منطقة الساحل والصحراء: التحديات والاستجابات، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2021.

- **تقارير ودراسات مراكز بحثية:**

1. المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، انعكاسات التحولات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء على الأمن القومي الليبي، 2024.
2. المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، د. علي جمعة العبيدي، الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي، شبكة عين ليبيا، 2024.
3. عين ليبيا | آخر أخبار ليبيا

ثانيًا: الدراسات السابقة العربية (محكمة وموثقة)

- **دراسة ليبية محكمة:**

1. وسام صالح المبروك، التواجد الإسرائيلي جنوب الصحراء والتهديدات المحتملة على الأمن القومي الليبي: حالة السودان وتشاد والنيجر، المجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ليبيا، 2024.
2. ojs.academy.edu.ly
3. الأهمية العلمية: توضـــح العلاقة بين التفاعلات الإقليمية والأمن القومي الليبي، وتبرز دور العوامل الخارجية في تعقيد البيئة الأمنية.

- **دراسة قانونية–سياسية محكمة:**

1. إبراهيم ميلاد الحداد، القضايا الجيوسياسية والأمنية لحلف الأطلسي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة الحق للعلوم الشرعية والقانونية، ليبيا، 2023.
2. al-haqjournal.ly
3. الأهمية العلمية: تؤكد أن منطقة الساحل والصحراء تعاني من عدم الاستقرار نتيجة الصراعات والتدخلات الدولية، وهو ما يؤثر مباشرة على الأمن الإقليمي.
4. al-haqjournal.ly

- **دراسة عربية محكمة (جامعة الدول العربية):**

1. عبد العالي عبد العالي حور، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، 2016.
2. الأهمية العلمية: تُبرز العلاقة بين الإرهاب والهجرة غير الشرعية والأمن القومي العربي،

- دراسة حول الأمن القومي الليبي:

1. (بدون اسم ظاهر في الصفحة – مجلة القرطاس)، الأمن القومي الليبي بين البعد التاريخي والبعد الجيوسياسي، مجلة القرطاس، ليبيا.
2. alqurtas.alandalus-libya.org.ly
3. الأهمية العلمية: توفر إطارًا نظريًا مهمًا لتعريف الأمن القومي الليبي وتطوره.

ثالثًا: مجلات علمية محكمة يمكنك النشر فيها

- **مجلات ليبية:**

1. المجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية – ليبيا
2. مجلة الحق للعلوم الشرعية والقانونية – جامعة الزيتونة
3. al-haqjournal.ly
4. مجلة القرطاس للعلوم الإنسانية – ليبيا

- **مجلات عربية:**

1. مجلة شؤون عربية – جامعة الدول العربية
2. مجلة السياسة الدولية – مركز الأهرام
3. مجلة المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية
4. مجلة دراسات إفريقية – جامعة القاهرة